جامعة عبد المالك السعدي
Université Abdelmalek Essaadi

كلية العلوم القانونية والسياسية - طنجة
Faculté des Sciences Juridiques et Politiques - Tanger

نادي الطلبة الدكاترة في القانون
CDD FSJEST

الأرضية العلمية والتنظيمية

للملتقى الوطني الثالث للطلبة الدكاترة في القانون

حول موضوع:

# "القانون والتحولات الكبرى"

## الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني

شعار الدورة:

✦ نحو قانون يستشرف المستقبل ✦

طنجة / 10 أبريل 2027

## ◆ أولاً: الأرضية العلمية للملتقى

انطلاقاً من الإيمان بأهمية البحث العلمي القانوني ودوره في فهم التحولات التي يعرفها المجتمع والدولة ومواكبتها واستشراف آثارها، شكّل الملتقى الوطني للطلبة الدكاترة في القانون، منذ نسخته الأولى، فضاءً علمياً وطنياً لتبادل الأفكار والتجارب، وتعزيز التواصل بين طلبة سلك الدكتوراه والباحثين والأساتذة والممارسين والمهتمين بالشأن القانوني.

وقد خُصصت النسخة الأولى من الملتقى لأحد أبرز التحولات التي فرضت نفسها على مختلف المجالات القانونية والمؤسساتية، من خلال تناول موضوعي "الرقمنة والاستثمار" وما أفرزاه من رهانات وإشكالات قانونية جديدة. واستمراراً لهذا المسار، جاءت النسخة الثانية لتفتح النقاش حول "المستجدات التشريعية بالمغرب ورهان الإصلاح"، بما أتاح الوقوف على دينامية المنظومة القانونية الوطنية ومدى قدرتها على مواكبة التحولات والمتغيرات المتسارعة.

وإذا كانت الدورتان السابقتان قد شكلتا محطتين أساسيتين في مسار الملتقى، من خلال الانتقال من استجلاء أثر التحولات الرقمية والاقتصادية إلى مناقشة دينامية الإصلاح التشريعي، فإن "النسخة الثالثة" تأتي استكمالاً لهذا التراكم العلمي، وانفتاحاً على أفق أوسع للتفكير في مستقبل القانون ومدى قدرته على مواكبة التحولات الكبرى واستشراف متطلباتها.

ويشهد العالم، خلال العقود الأخيرة، تحولات متسارعة وعميقة مست مختلف مناحي الحياة، وأعادت تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية، كما أفرزت أنماطاً جديدة من السلوك والممارسات والتفاعلات، لم تعد بعض القواعد والمفاهيم القانونية التقليدية قادرة على استيعابها بالسرعة والفعالية المطلوبتين.

ولم يعد القانون، في ظل هذا السياق المتغير، مجرد أداة لتنظيم أوضاع مستقرة، وإنما أصبح مطالباً بالتفاعل مع واقع دائم التحول، تتداخل فيه المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، بما يفرض إعادة التفكير في قدرة المنظومات القانونية على تحقيق التوازن بين استقرار القاعدة القانونية من جهة، وضرورة مواكبة التحولات واستشراف آثارها من جهة أخرى.

فقد أفرز التحول الرقمي والتطور المتسارع للذكاء الاصطناعي تحديات قانونية غير مسبوقة تتعلق، على الخصوص، بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والمسؤولية القانونية عن الأنظمة الذكية، والأمن السيبراني، والعقود الرقمية، والإثبات الإلكتروني، والملكية الفكرية، والعدالة الرقمية، إلى جانب ما تثيره الخوارزميات والأنظمة المؤتمتة من إشكالات متصلة بالشفافية والمساءلة وحماية الحقوق والحريات.

كما أدت التحولات الاقتصادية إلى ظهور أنماط جديدة من المعاملات والاستثمار والعمل، وفرضت إعادة النظر في عدد من القواعد المنظمة للسوق والمنافسة وحماية المستهلك والعلاقات المهنية والمالية، خاصة في ظل تنامي الاقتصاد الرقمي، وانتشار المنصات الإلكترونية، وتطور أنماط الاقتصاد التشاركي، وظهور أشكال جديدة من الأنشطة والخدمات الاقتصادية.

وبالموازاة مع ذلك، أفرزت التحولات الاجتماعية والديموغرافية إشكالات قانونية متجددة تتصل بالأسرة والهجرة والحماية الاجتماعية وحقوق الفئات في وضعية هشاشة والمساواة والحقوق والحريات الفردية والجماعية، وهو ما يجعل القانون مطالباً باستمرار بإيجاد توازن دقيق بين استقرار القواعد القانونية والاستجابة للتحولات الاجتماعية المتسارعة.

أما التحولات البيئية والمناخية، فقد فرضت بدورها إعادة النظر في عدد من السياسات والأطر القانونية المرتبطة بحماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة والعدالة المناخية والمسؤولية البيئية، كما أضحت تثير تساؤلات متزايدة بشأن مدى قدرة القواعد القانونية التقليدية على مواجهة المخاطر البيئية الجديدة والعابرة للحدود.

ولا تقل التحولات المؤسساتية والإدارية أهمية عن باقي التحولات، بالنظر إلى ما تطرحه من ضرورة تطوير آليات الحكامة، وتحديث الإدارة العمومية، وتعزيز اللامركزية والجهوية، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، فضلاً عن تنامي الحاجة إلى تطوير أساليب جديدة لضمان جودة القاعدة القانونية وفعالية تنفيذها.

وفي ظل هذه التحولات المتعددة والمتداخلة، تتعاظم أهمية البحث العلمي القانوني باعتباره أداة لفهم التحولات القائمة، وتشخيص آثارها القانونية والمؤسساتية، والكشف عن مواطن القصور والثغرات، واستشراف الإشكالات المستقبلية، واقتراح الحلول والتصورات الكفيلة بتطوير المنظومة القانونية ومواكبتها.

ومن هذا المنطلق، تكتسب مشاركة طالبات وطلبة سلك الدكتوراه في القانون أهمية خاصة، باعتبارهم فاعلين أساسيين في إنتاج المعرفة القانونية وتجديدها، ليس فقط من خلال دراسة النصوص والقواعد القائمة، وإنما كذلك عبر مساءلة مدى ملاءمتها للواقع، وتحليل آثارها، والكشف عن حدودها، واستشراف حاجاتها المستقبلية، واقتراح البدائل والتصورات القانونية الممكنة.

وعليه، تسعى النسخة الثالثة من "الملتقى الوطني للطلبة الدكاترة في القانون" إلى توفير فضاء علمي وطني يجمع طلبة سلك الدكتوراه والباحثين والأساتذة والممارسين، من أجل مناقشة مختلف التحولات الكبرى التي تواجه القانون، واستجلاء مدى قدرة المنظومة القانونية المغربية على استيعابها والتفاعل معها، ورصد أدوار التشريع والقضاء والمؤسسات والبحث العلمي في مواكبتها.

كما تروم هذه الدورة إبراز الدور الذي يمكن أن يضطلع به البحث العلمي القانوني في الانتقال من مجرد دراسة الإشكالات التي يفرزها الواقع بعد وقوعها إلى بناء معرفة قانونية ذات بعد استشرافي واستباقي، قادرة على توقع التحولات الممكنة والمساهمة في إعداد الأطر القانونية والمؤسساتية الملائمة لمواجهتها.

ومن ثم، لم يعد التحدي القانوني مقتصراً على مجرد الاستجابة لما يفرزه الواقع من أوضاع وإشكالات جديدة، وإنما أصبح مرتبطاً بمدى قدرة المنظومة القانونية ومختلف الفاعلين المتدخلين في إنتاج القاعدة القانونية وتفسيرها وتطبيقها على استيعاب المتغيرات المتلاحقة والتفاعل معها في الوقت المناسب، مع المحافظة في الآن ذاته على متطلبات الأمن القانوني والاستقرار وحماية الحقوق والحريات.

وفي ضوء ذلك، تتمحور أشغال هذه الدورة حول الإشكالية المركزية الآتية:

**إلى أي حد تستطيع المنظومة القانونية المغربية استيعاب التحولات الكبرى واستشراف آثارها، وما موقع البحث العلمي القانوني في تطوير آليات المواكبة التشريعية والقضائية والمؤسساتية لهذه التحولات؟**

## ◆ ثانياً: "الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني" في إطار النسخة الثالثة للملتقى الوطني للطلبة الدكاترة في القانون

إذا كانت النسختان الأولى والثانية من الملتقى الوطني للطلبة الدكاترة في القانون قد وفرتا فضاءً للنقاش العلمي وتبادل الرؤى، من خلال تنظيم الندوات والورشات المتخصصة وإتاحة الفرصة أمام الباحثين لتقديم ومناقشة مختلف القضايا القانونية المرتبطة بالتحولات والمستجدات، فإن النسخة الثالثة تسعى إلى تطوير تجربة الملتقى من خلال الجمع بين الحوار الأكاديمي والتنافس البحثي.

ومن هذا المنطلق، تقترح هذه الدورة الانتقال من نموذج يقوم أساساً على تقديم العروض ومناقشتها إلى نموذج يتيح، إلى جانب ذلك، المجال أمام طالبات وطلبة سلك الدكتوراه من مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المغربية لإبراز قدراتهم البحثية، وتقديم أعمال علمية أصيلة تتناول موضوع "القانون والتحولات الكبرى" من زوايا ومقاربات متعددة.

ولهذه الغاية، تنظم في إطار النسخة الثالثة "الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني"، باعتبارها مسابقة علمية وطنية مفتوحة أمام طالبات وطلبة سلك الدكتوراه في مختلف تخصصات القانون، وتهدف إلى اكتشاف وتشجيع الطاقات البحثية الشابة، وتحفيز البحث القانوني الأصيل والمقارن والاستشرافي والنقدي والتطبيقي والبيني.

وتسعى الجائزة إلى الانتقال من مجرد مناقشة التحولات القانونية إلى الإسهام في إنتاج معرفة قانونية جديدة بشأنها، وتشجيع الدراسات التي تقدم قيمة علمية مضافة، بما يجعل من هذه الدورة محطة علمية تجمع بين النقاش الأكاديمي والتنافس البحثي، وتمنح إنتاج الباحثين الشباب موقعاً محورياً في استشراف مستقبل القانون ومواكبة التحولات الكبرى.

## ◆ ثالثاً: فئات المسابقة

### ❖ الفئة الأولى: جائزة البحث القانوني الاستشرافي

تمنح لأفضل بحث يتميز بقدرته على استشراف التحولات المستقبلية ذات الصلة بالقانون، وتحديد الإشكالات القانونية التي يمكن أن تثيرها مستقبلاً، وتحليل انعكاساتها المحتملة، واقتراح تصورات تشريعية أو قضائية أو مؤسساتية كفيلة بمواكبتها.

ويُراعى في تقييم البحوث المقدمة ضمن هذه الفئة مدى وضوح البعد الاستشرافي، وقوة السيناريوهات والتحليلات المقدمة، وقدرة الباحث(ة) على الانتقال من تشخيص الواقع القائم إلى استشراف التحديات القانونية المستقبلية.

### ❖ الفئة الثانية: جائزة أفضل دراسة قانونية مقارنة

تمنح لأفضل بحث يعتمد المنهج المقارن بصورة عميقة ومنهجية، ولا يقتصر على مجرد عرض القوانين أو التجارب الأجنبية، وإنما يوظف المقارنة للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، وتحليل أسبابها ونتائجها، واستخلاص حلول أو ممارسات يمكن الاستفادة منها في تطوير المنظومة القانونية الوطنية.

### ❖ الفئة الثالثة: جائزة أفضل دراسة في تقييم الأثر التشريعي

تمنح لأفضل بحث يتناول بالدراسة والتحليل أثر نص تشريعي أو تنظيمي في الواقع، ويقيّم مدى فعاليته في تحقيق الأهداف التي وُضع من أجلها، ويرصد آثاره القانونية والاقتصادية والاجتماعية أو المؤسساتية، ويكشف عن الصعوبات أو الاختلالات المرتبطة بتطبيقه، مع تقديم مقترحات عملية لتطويره عند الاقتضاء.

### ❖ الفئة الرابعة: جائزة أفضل دراسة للاجتهاد القضائي

تمنح لأفضل بحث يجعل من القضاء والاجتهاد القضائي محوراً أساسياً للتحليل، سواء تعلق الأمر بتفسير النصوص القانونية، أو تطوير القواعد والمبادئ القانونية، أو سد الفراغ التشريعي، أو توحيد التفسير القضائي، أو دراسة تطور موقف القضاء بشأن إشكالية قانونية معينة.

ويُراعى في تقييم هذه الفئة حسن اختيار القرارات والأحكام القضائية، ودقة تحليلها، والقدرة على استخلاص الاتجاهات القضائية وتقييم آثارها في تطور القانون والممارسة القانونية.

### ❖ الفئة الخامسة: جائزة التجديد والابتكار في البحث القانوني

تمنح لأفضل بحث يتناول الإشكالات القانونية الناشئة عن التحولات التكنولوجية والرقمية، أو يعتمد مقاربات مبتكرة في دراسة القضايا القانونية المستجدة.

وتشمل موضوعاتها، على سبيل المثال لا الحصر: الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والأمن السيبراني، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والعقود الذكية، والعدالة الرقمية، والمنصات الرقمية، والتقنيات الناشئة، وغيرها من المجالات التي تعيد تشكيل المفاهيم والعلاقات القانونية التقليدية.

### ❖ الفئة السادسة: جائزة البحث القانوني البيني

تمنح لأفضل دراسة تتجاوز المقاربة القانونية الأحادية، وتوظف بصورة منهجية معارف أو أدوات أو مناهج مستمدة من تخصصات علمية أخرى لفهم ظاهرة قانونية أو تحليلها.

ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، تفاعل القانون مع الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والعلوم الإدارية، والعلوم البيئية، وعلوم البيانات، والتكنولوجيا وغيرها، شريطة أن تظل الإشكالية القانونية محور البحث وأن يحقق توظيف المقاربة البينية قيمة علمية مضافة.

## ◆ رابعاً: الجائزة الوطنية الكبرى للتميز في البحث القانوني

إلى جانب الجوائز المخصصة للفئات الست، تمنح "الجائزة الوطنية الكبرى للتميز في البحث القانوني" لأفضل بحث من بين الأبحاث المتأهلة في مختلف فئات المسابقة.

ولا تشكل الجائزة الوطنية الكبرى فئة مستقلة يمكن الترشح إليها مباشرة، وإنما تختار لجنة التحكيم البحث المستحق لها من بين الأبحاث التي بلغت المرحلة النهائية، بالنظر إلى مستوى تميزه العلمي العام.

ويُراعى في منحها، على الخصوص: أصالة الموضوع وجِدّته؛ قوة الإشكالية ودقتها؛ سلامة البناء المنهجي؛ عمق التحليل القانوني؛ جودة توظيف المصادر والمراجع؛ التجديد في المقاربة؛ القيمة العلمية المضافة؛ جودة النتائج والاستنتاجات؛ قابلية النتائج للإفادة في تطوير المعرفة أو التشريع أو القضاء أو الممارسة القانونية؛ جودة العرض والمناقشة أمام اللجنة العلمية.

## ◆ خامساً: شروط المشاركة في المسابقة

تفتح الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني في وجه طالبات وطلبة سلك الدكتوراه في مختلف تخصصات القانون بمؤسسات التعليم العالي المغربية، وفق الشروط الآتية:

### ❖ صفة المشارك(ة):

يشترط أن يكون المشارك(ة) مسجلاً(ة) بصفة نظامية في سلك الدكتوراه بإحدى مؤسسات التعليم العالي المغربية، في أحد تخصصات القانون، برسم السنة الجامعية 2026-2027.

### ❖ فردية المشاركة:

تكون المشاركة فردية، ولا تُقبل الأبحاث المشتركة، وذلك ضماناً لإبراز الإسهام العلمي والقدرات البحثية الخاصة بكل مشارك.

### ❖ موضوع البحث:

يشترط أن يندرج البحث ضمن الموضوع العام للملتقى والمسابقة: "القانون والتحولات الكبرى"، وأن يتناول إحدى القضايا المتصلة بالتحولات التي تواجه القانون ورهانات التجديد والاستشراف، مع إمكانية معالجة الموضوع من مختلف فروع القانون ومقارباته.

### ❖ أصالة البحث:

يشترط أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور سابقاً في مجلة علمية أو كتاب أو مؤلف جماعي أو أية وسيلة نشر علمية أخرى، وألا يكون قد سبق تقديمه للمشاركة في مسابقة علمية مماثلة.

كما يتحمل المشارك(ة) كامل المسؤولية العلمية والأخلاقية عن أصالة العمل المقدم وصحة المعلومات والمراجع الواردة فيه.

❖ **الترشح ضمن فئة واحدة:**

يختار المشارك(ة) عند إيداع بحثه إحدى فئات المسابقة الست التي يرى أن موضوع بحثه ومقاربته يندرجان ضمنها، ولا يجوز تقديم البحث نفسه في أكثر من فئة. مع جواز إمكانية تقديم بحث آخر ضمن فئة أخرى من فئات المسابقة.

ويجوز للجنة العلمية، عند الاقتضاء، وبعد دراسة موضوع البحث ومضمونه، اقتراح إعادة تصنيفه ضمن الفئة الأكثر ملاءمة لطبيعته، وفق الضوابط التي تعتمدها اللجنة المنظمة.

❖ **احترام المنهجية العلمية:**

يجب أن يستوفي البحث الأصول والقواعد المنهجية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية القانونية، وخاصة من حيث تحديد موضوع البحث وإشكاليته، وتوظيف المنهج أو المناهج المناسبة، وبناء التحليل بصورة مترابطة، وتوثيق المصادر والمراجع، واستخلاص النتائج والاستنتاجات.

❖ **القيمة العلمية المضافة:**

ينبغي أن يتضمن البحث إضافة علمية واضحة، سواء من خلال جِدّة الموضوع، أو أصالة الإشكالية، أو التجديد في المقاربة، أو توظيف منهج مقارن أو بيني، أو تقييم أثر تشريعي أو قضائي، أو تقديم نتائج وتصورات جديدة.

❖ **النزاهة والأمانة العلمية:**

يلتزم المشارك(ة) باحترام قواعد النزاهة والأمانة العلمية، وتوثيق جميع الاقتباسات والإحالات والمصادر بصورة دقيقة، والامتناع عن جميع أشكال الانتحال العلمي أو الاقتباس غير الموثق أو تحريف المصادر والمراجع.

ويترتب عن ثبوت إخلال جوهري بقواعد النزاهة العلمية استبعاد البحث من المسابقة، وفق قرار معلل صادر عن اللجنة المختصة.

❖ **استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي:**

يظل الباحث(ة) مسؤولاً بصورة كاملة عن مضمون البحث المقدم، ودقة معلوماته وإحالاته ومراجعه وأصالته العلمية.

ولا يجوز استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي على نحو يؤدي إلى تقديم محتوى مولد آلياً باعتباره إنتاجاً علمياً شخصياً، أو اختلاق مراجع أو أحكام أو نصوص أو معطيات غير صحيحة.

ويتعين، عند استخدام هذه الأدوات بصورة جوهرية في إعداد البحث، التصريح بذلك وفق الكيفية التي تحددها اللجنة المنظمة، مع احترام مبادئ النزاهة والشفافية العلمية.

❖ **لغة البحث:**

تُقبل الأبحاث باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية، على أن يقدم البحث كاملاً بلغة علمية سليمة وموحدة، وأن يحترم الضوابط الشكلية والمنهجية المحددة من طرف اللجنة المنظمة.

❖ **المواصفات الشكلية:**

يجب ألا يتجاوز البحث 30 صفحة، وأن يلتزم بالمواصفات الشكلية أدناه.

ويعتمد، من حيث المبدأ:

- خط Arial؛
- حجم 14 لمتن البحث؛
- حجم 12 للهوامش؛
- ضرورة ترقيم الصفحات؛
- توحيد نظام العناوين والإحالات؛

إرفاق البحث بملخص وكلمات مفتاحية بنفس لغة البحث؛

إدراج لائحة المصادر والمراجع في نهايته.

❖ **إيداع البحث داخل الآجال:**

تقدم الأبحاث وفق الوسيلة والكيفية المحددتين من طرف اللجنة المنظمة، وفي الآجال المعلن عنها.

ولا تُقبل المشاركات التي يتم التوصل بها بعد انقضاء الأجل المحدد لإيداع الأبحاث، ضماناً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحات والمترشحين.

❖ **التحكيم العلمي:**

تخضع الأبحاث المستوفية للشروط لتحكيم علمي من طرف لجنة أو لجان متخصصة، وفق معايير موحدة تراعي أصالة البحث، وجودة إشكاليته، وسلامة منهجيته، وعمق تحليله، وقيمة نتائجه، ومدى صلته بموضوع الملتقى والفئة التي تم الترشح ضمنها.

❖ **العرض والمناقشة:**

يلتزم أصحاب الأبحاث المتأهلة إلى المرحلة النهائية بتقديم أعمالهم ومناقشتها أمام اللجان العلمية المختصة خلال أشغال الملتقى الوطني الثالث، وفق المدة والشروط التنظيمية التي تعلن عنها اللجنة المنظمة.

ويشكل مستوى العرض والقدرة على المناقشة والدفاع العلمي عن النتائج عنصراً من عناصر التقييم النهائي.

❖ **قرارات لجان التحكيم:**

تكون قرارات لجان التحكيم نهائية من حيث التقدير العلمي والترتيب ومنح الجوائز، مع إمكانية تصحيح الأخطاء المادية عند الاقتضاء، وفق النظام التنظيمي للمسابقة.

❖ **نشر الأبحاث:**

يجوز للجنة المنظمة، بعد الحصول على موافقة أصحاب الأبحاث المعنية، نشر الأعمال الفائزة أو المتميزة في مؤلف جماعي أو عدد خاص أو إصدار علمي مخصص لأشغال الملتقى.

ويتم النشر وفق القواعد العلمية والتحريرية المعتمدة، مع الحفاظ على الحقوق الأدبية والعلمية لأصحاب الأبحاث.

## ◆ سادساً: معايير التقييم العلمي

تعتمد لجان التحكيم شبكة تقييم موحدة ترتكز، على الخصوص، على المعايير الآتية:

- أصالة الموضوع وجِدّته؛
- دقة الإشكالية ووضوحها؛
- سلامة المنهجية وملاءمتها للموضوع؛
- جودة البناء العلمي وتسلسل الأفكار؛
- عمق التحليل القانوني؛
- جودة توظيف النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والمصادر والمراجع؛
- القدرة على النقد والمقارنة والاستنتاج؛
- القيمة العلمية المضافة للبحث؛
- جودة النتائج والتوصيات؛
- سلامة اللغة والأسلوب العلمي؛
- احترام قواعد التوثيق والنزاهة العلمية؛
- جودة العرض والمناقشة بالنسبة إلى الأبحاث المتأهلة للمرحلة النهائية.

وتحدد اللجنة العلمية شبكة التنقيط التفصيلية بصورة مسبقة، ويتم اعتمادها على نحو موحد بالنسبة إلى مختلف البحوث المتنافسة داخل الفئة نفسها.

## ◆ سابعاً: مراحل المسابقة

تمر الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني عبر ثلاث مراحل أساسية:

### ❖ المرحلة الأولى: الانتقاء والتحكيم العلمي

يودع طلبة وطالبات سلك الدكتوراه أبحاثهم وفق الشروط والضوابط المحددة في إعلان المسابقة، وتتولى اللجان العلمية المختصة فحص الملفات والتأكد من استيفائها للشروط الشكلية والعلمية، ثم تقييم الأبحاث وفق شبكة التحكيم المعتمدة. ويتم، بناءً على نتائج التحكيم، تحديد الأبحاث المتأهلة إلى المرحلة الموالية.

### ❖ المرحلة الثانية: العرض والمناقشة

يقدم أصحاب الأبحاث المتأهلة أعمالهم أمام لجان علمية متخصصة خلال أشغال الملتقى الوطني الثالث للطلبة الدكاترة في القانون.

ويخصص لكل مشارك(ة) حيز زمني لعرض أهم عناصر بحثه وإشكاليته ومنهجيته ونتائجه، يعقبه نقاش علمي مع أعضاء اللجنة.

### ❖ المرحلة الثالثة: التتويج

تتولى لجان التحكيم، بعد استكمال العروض والمناقشات، تحديد الفائزات والفائزين في مختلف فئات المسابقة، إلى جانب اختيار البحث المستحق للجائزة الوطنية الكبرى للتميز في البحث القانوني.

ويتم الإعلان عن النتائج وتتويج الفائزين خلال الحفل الختامي للنسخة الثالثة من الملتقى.

### ❖ ملاحظة تنظيمية:

يتأهل عشرة (10) مشاركين ومشاركات من كل فئة إلى مرحلة العرض والمناقشة، على أساس نتائج التحكيم العلمي للأبحاث المقدمة.

كما يتأهل مشارك واحد أو مشاركة واحدة (01) من كل فئة إلى التنافس على الجائزة الوطنية الكبرى.

وتحدد اللجنة المنظمة شروط الاستفادة من شهادات المشاركة، على أن تمنح للمشاركين الذين استوفوا شروط المشاركة وأودعوا أبحاثاً مقبولة من الناحية الشكلية والعلمية، وفق الضوابط المعلن عنها.

## ◆ ثامناً: التواريخ المهمة

**الإعلان عن المسابقة الوطنية:**

01 نونبر 2026

**استقبال طلبات المشاركة و إيداع الأبحاث:**

من 01 نونبر 2026 إلى غاية 28 فبراير 2027

**مرحلة الانتقاء والتحكيم العلمي:**

من 01 مارس 2027 إلى غاية 28 مارس 2027

**الإعلان عن الأبحاث المتأهلة وإخبار أصحابها:**

من 29 مارس 2027 إلى غاية 04 أبريل 2027

**العرض والمناقشة والتتويج:**

10 أبريل 2027

## ◆ تاسعاً: طريقة المشاركة

تتم المشاركة في الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني حصرياً عبر الرابط الإلكتروني الذي ستخصصه اللجنة المنظمة لهذه الغاية:

**رابط المشاركة:**

**https://forms.gle/BuuaHg2prfpitzhZA**

ويتوجب على الراغبين والراغبات في المشاركة تعبئة استمارة الترشيح الإلكترونية بعناية، والإدلاء بجميع البيانات والوثائق المطلوبة، والتأكد من صحة المعلومات المصرح بها قبل الإرسال النهائي.

## ◆ عاشراً: الوثائق المطلوبة

يتعين على المشارك(ة) تحميل الوثائق المطلوبة عبر المنصة الإلكترونية، وخاصة:

- المعلومات الشخصية والأكاديمية المطلوبة في استمارة المشاركة؛
- الصورة الشخصية بجودة عالية وخلفية بيضاء؛
- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف؛

✧ ❖ ✦ ❖ ✧

- السيرة الذاتية؛
- شهادة التسجيل في سلك الدكتوراه مسلمة من إحدى مؤسسات التعليم العالي برسم السنة الجامعية 2026-2027؛
- نسخة من البحث بصيغة Word (.docx)؛
- نسخة مطابقة من البحث بصيغة PDF؛

ويجوز للجنة المنظمة الاكتفاء في مرحلة الترشيح الأولي بالوثائق الضرورية للتحقق من صفة المشارك(ة) واستيفاء البحث للشروط، على أن تطلب باقي الوثائق من المترشحين والمترشحات المتأهلين عند الاقتضاء.

## ◆ حادي عشر: مقتضيات تنظيمية عامة

- يجب تعبئة جميع البيانات الواردة في استمارة المشاركة كاملة وبدقة، والتأكد من صحتها قبل الإرسال النهائي.
- يتعين إيداع طلب المشاركة والبحث قبل انقضاء الأجل المحدد في **28 فبراير 2027**.
- لن يؤخذ بعين الاعتبار أي ملف لا يستوفي الوثائق أو الشروط الأساسية المحددة في إعلان المسابقة.
- تتم جميع المراسلات والإشعارات المتعلقة بالمسابقة عبر بيانات التواصل المصرح بها في استمارة المشاركة، ولا سيما رقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
- تعد صحة بيانات التواصل المدلى بها مسؤولية المشارك(ة)، ويتعين عليه التأكد من إمكانية التواصل معه عبرها طوال مختلف مراحل المسابقة.
- المشاركة في الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني وفي الملتقى الوطني الثالث مجانية ومفتوحة أمام جميع الطالبات والطلبة الباحثين المستوفين للشروط المعلن عنها.
- لا تتحمل الجهة المنظمة مصاريف التنقل أو الإقامة أو التغذية الخاصة بالمشاركين والمشاركات، ما لم يصدر إعلان مخالف لذلك من طرف اللجنة المنظمة.
- تحتفظ اللجنة المنظمة بحق اتخاذ التدابير الضرورية لضمان حسن سير المسابقة واحترام قواعد النزاهة العلمية وتكافؤ الفرص بين جميع المشاركين والمشاركات.
- يعد إيداع طلب المشاركة قبولاً من المشارك(ة) للشروط والضوابط المنظمة للمسابقة كما هي معلنة من طرف اللجنة المنظمة.

**للاتصال بنا: cdd.fsjest@gmail.com**

**✦ الجائزة الوطنية للتميز في البحث القانوني ✦**

**بحث قانوني أصيل... من أجل قانون قادر على فهم تحولات الحاضر واستشراف تحديات المستقبل**